(٢٠)

الديموقراطيـــة [١]

الخطبة الأولي :

أما بعد فيا أيها الإخوة المسلمون :

اقترح عليّ بعض الأخوة - بمناسبة انعقاد منتدي الديموقراطية في الدوحة - أن أحدثكم عن الإسلام والديموقراطية[٢]، ولا سيما أن بعض الذين يتحدثون عن الإسلام أنكروا الديموقراطية، وقالوا: إنها ليست من الإسلام في شيء؛ بل هي منكر يحاربه الإسلام، بل زعم بعضهم: أن الديموقراطية كفر، لأن الديموقراطية تعني: حكم الشعب للشعب، ونحن لا نرضي إلا حكم الله. ﴿ **أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ﴾ [المائدة: ٥٠].

الديموقراطية عندهم: مبدأ مستورد من الغرب، والغرب عدو لنا وكافر بديننا، ولا ينبغي أن نستورد نظاما من كفار بهذا الدين. إلي آخر ما قالوا.

لابد من تصحيح المفاهيم :

ولذلك وجب علينا أن نصحح المفاهيم، ونرد الشبهات، ونضع الأمور في نصابها، ونرد الفروع إلي أصولها. إذا أردنا أن نحكم علي شيء حكما صحيحا: ينبغي أن نتصوره تصورا صحيحا، العلماء يقولون: الحكم علي الشيء فرع عن تصوره، فإذا أردنا أن نحكم علي الديموقراطية فلا يهمنا الاسم والعنوان.

---

(١) ألقيت هذه الخطبة في مسجد عمر بن الخطاب بالدوحة في: ١ / ٤ / ٢٠٠٥م بمناسبة انعقاد منتدي الديموقراطية بالدوحة.

(٢) لفضيلة الشيخ فتوى تحدث فيها بالتفصيل عن موقف الإسلام من الديمقراطية، فلتراجع. (انظر: فتاوى معاصرة (٢ / ٦٣٦ - ٦٥١).

بعض الناس يقولون: إنها اسم أجنبي، وهي شيء أجنبي، فيرفضها، لا عبرة بالأسماء والعناوين إذا اتضحت المسميات والمضامين، ابحث عن المضمون. ما مضمون الديموقراطية؟ هل مضمونها يوافق الإسلام أو يخالفه؟ هذا هو البحث الصحيح، أنا شخصيا لا أحب استخدام هذه الأشياء، الكلمات الأجنبية، ولكن لا ينبغي أن تَحُول بيننا الرؤيا الصحيحة، ما معني الديموقراطية؟ ما جوهر الديموقراطية؟ ما حقيقة الديموقراطية؟

عناصر الديموقراطية هل توافق الإسلام؟

الديموقراطية تتضمن عدة عناصر، ينبغي أن نبحث في هذه العناصر، هل يقبلها الإسلام؟

العنصر الأول: أن يختار الناس بإرادتهم الحرّة من يحكمهم ويقود سفينتهم. هذا هو العنصر الأول.

العنصر الثاني: أن يختار الناس أهل الحل والعقد الذين يمثلونهم، ويحاسبون الحاكم، ويراقبون تصرفاته، ويقولون له: أحسنت أو أسأت (أي ما يسمون المجالس النيابية) هذا هو العنصر الثاني.

العنصر الثالث: أن يلزموا حاكمهم أو قائدهم بالاحتكام إلي دستور، وباعتبارهم مسلمين: يجب أن يستمد الدستور أحكامه ومواده من الشريعة السمحة، بما تمثله من سعة ومرونة، بعيدا عن التعصب المذهبي، والجمود الفقهي.

العنصر الرابع: أن يكون لهؤلاء من نواب الشعب هؤلاء من أهل الحل والعقد حق محاكمة هذا الحاكم. بحيث يقولون له: إنك أسئت. وأن يكون لعامة الناس حق النصيحة للحاكم. يكون لكل فرد الحق في أن ينصح له مشافهة، أو تحريراً؛ أو يكتب مقالة في صحيفة. هذا الأمر الرابع.

الأمر الخامس: أن يكون للشعب مُمَثَّلا في نوابه: حق عزل هذا الحاكم إذا انحرف وجار عن الصراط المستقيم، إذا انحرف انحرافا خطيرا لا يجوز له أن يبقي.

من حق الشعب أن يقول له تنح، وأن يختاروا غيره. من حقهم أن يسقطوا الحكومة التي شكلها بعد ذلك.

العنصر السادس: أن يكون للناس الحق في الحريات العامة. أن تُراعي حقوقهم الإنسانية. أن توفر لهم الحريات من: الحرية الدينية، الحرية المدنية، الحرية السياسية، الحرية الفكرية، حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية تكوين الجمعيات وتكوين الأحزاب.

العنصر السابع: فصل السلطات بعضها عن بعض: السلطة التشريعية، السلطة القضائية، السلطة التنفيذية.

أمور سبعة، أو عناصر سبعة؛ لنبحثها في ضوء الشريعة الإسلامية.

حرية اختيار الحاكم:

أول شيء أن يختار الناس بإرادتهم الحرّة؛ إمامهم أو رئيسهم أو حاكمهم، سمه ما تسميه، المهم لا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، الإسلام حتي في الصلاة؛ النبي عليه الصلاة والسلام يقول: (ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الآبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون)[1] – يؤمهم في مسجد، وهم حوالي عشرين، وثلاثين، أكثر، أقل، وهم كارهون له. يصلون وراءه لأنه ليس هنالك غيره، لأنه الإمام الراتب، إذا كان هذا في الإمامة الصغري، فكيف في الإمامة الكبري؟ للناس أن يختاروا حاكمهم، وأن يختاروه عن طريق البيعة، لا يلزم الناس أي حاكم إلا إذا بايعوه بيعة عامة، هذا هو الأصل، حتي لو استخلفه حاكم قبله، مثلما استخلف سيدنا أبو بكر سيدنا عمر[2]، الاستخلاف لا يعطيه حق الإمامة، الإمامة تكون ببيعة الناس، إنما صار سيدنا

---

(١) رواه الترمذي في الصلاة (٣٦٠) عن أبي أمامة، وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه، والطبراني في الكبير (٨ / ٢٨٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١ / ٣٥٨) وحسنه الألباني في (مشكاة المصابيح) (١١٢٢).

(٢) راجع تفاصيل استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنهما في البداية والنهاية لابن كثير (٧ / ١٨) وتاريخ الطبري (٤ / ٢٣٨).

عمر إماما حينما بايعه الناس عامة، الإسلام يكره أن يحكم الناس المستبدون والجبابرة والمستكبرون في الأرض (الفراعين) .

الإسلام يكره الاستبداد :

الإسلام يكره حكم الفراعنة ﴿ **إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ** ﴾ . [القصص : ٤]

يرفض الإسلام حكم الفراعنة، و(علا) يعني : طغي، إنه كان عاليا من المسرفين، فرعون الذي تألّه علي الناس، وقال لهم : ﴿ **أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى** ﴾ [النازعات : ٢٤]، ﴿ **مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي** ﴾ [القصص : ٣٨]، الإسلام يرفض هذا الحكم لأنه حكم يستبد بالناس، ويجعل الناس عبيدا له، ﴿ **مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ** ﴾ [غافر : ٢٩]، هذا حكم الجبابرة، فرعون يقول هذا، بينما يقول عن موسي ﴿ **ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الأَرْضِ الْفَسَادَ** ﴾ [غافر : ٢٦] موسي يظهر في الأرض الفساد، وفرعون يهدي إلي سبيل الرشاد!! هذه هي المعادلة . الإسلام يرفض حكم (الفراعين) و(الهوامين) و(القوارين)[1]، حكم فرعون وهامان وقارون والجبابرة ﴿ **وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ** ﴾ [إبراهيم : ١٥] .

يرفض الإسلام أن يحكم الناس فرعون متأله! إنما يحكم الناس بحاكم يختارونه، ويحبونه، ويدعون له، في الحديث الصحيح : (خير أمرائكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم) تصلون عليهم أي : تدعون لهم تحبونهم، ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، تدعوا لهم ويدعون لكم، (وشر أمرائكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم)[2] ليس هناك أي ثقة متبادلة بين الطرفين .

---

(١) جمع فرعون وهامان وقارون وهو علي غير القياس .

(٢) رواه مسلم في الإمارة (١٨٥٥) عن عوف بن مالك .

تجربة الانتخابات الحرة:

هذا أول بند في الديمقراطية: أن يختار الناس حاكمهم، الآن أصبح هناك وسيلة عصرية، اكتسبتها البشرية من تجاربها الطويلة مع المستبدين والطغاة، خلال هذا الكفاح الطويل، وصلت إلي تجربة هي: تجربة الانتخابات. أن الناس تروح تنتخب، فقط يكون عندي خيارات، يرشح عدد من الناس وأختار أحدهم، فقط يكون لكل الناس الحرية في أن يرشحوا أنفسهم، وحينئذ أقول: أختار هذا أو ذاك. حاكم واحد يختاره الناس كما هي الطريقة الاشتراكية، كما قال بعض الكتاب الذين نقدوا الاشتراكية: إن الانتخابات في البلاد الاشتراكية: سباق يعدو فيه حصان واحد، يختار فلان ولا هو.. كيف هذا؟ وأحيانا تكون لعبة مكشوفة، يتاح فيها الترشيح لشخصيات محددة، لا حرية حقيقية للترشيح، وإنما يرشح أناس لا قيمة لهم ولا وزن، كأنه لا شيء، أول بند في الديمقراطية أن يختار الناس حاكمهم ورئيسهم، حيث يحبهم ويحبونه، ويرضون عنه ويرضي عنهم.

حرية اختيار النواب:

الأمر الثاني: أن يختار الناس ممثليهم، كان المسلمون يُسمّوا هؤلاء الممثلين: ما نسميهم الآن: مجلس الشعب، مجلس الأمة، مجلس الشوري، مجلس النواب، كانوا يسمونهم: أهل الحل والعقد، أهل الحل والعقد قديما معروفين خصوصا في المجتمعات الصغيرة، والمجتمعات البسيطة غير المركبة وغير المعقدة، الناس يعرفون شيوخ القبائل، كبار أهل العلم، أهل المكانة والرأي والحكمة، فلان وفلان وفلان، إذا اجتمعوا علي رأي أطاعتهم الأمة كلها، كما قال سيدنا عمر لأصحاب الشوري إذا اجتمعوا، الأمة كلها تطيعهم: علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، أبو عبيدة الجراح، هؤلاء إذا اجتمعوا علي واحد الأمة كلها ستطيعهم.

ولكن في عصرنا لم يعد أهل الحل والعقد معروفين، المجتمعات اتسعت خصوصا المجتمعات الكبيرة. كيف يعرف أهل الحل والعقد في سبعين مليونا في مصر؟ أو مائة وخمسين مليونا في باكستان؟ أو في بنغلاديش، أو مائتين وعشرون

في الهند، وآسيا؟ كيف؟ لا أعرف هؤلاء. لابد أن تقسم البلاد إلي دوائر، وكل دائرة يرشح فيها أناس يعرفهم أهل الدائرة، وينتخبونهم.

الحكمة ضالة المؤمن:

هذا الانتخاب أمر عرفته البشرية ولا مانع أن نقتبس من غيرنا ونستفيد من تجارب التاريخ، (الحكمة ضالة المؤمن أنّي وجدها فهو أحق الناس بها)[1] النبي ﷺ أشار عليه سلمان الفارسي في غزوة الأحزاب وقد جاءت قريش، وغطفان، وأحابيشهما، يغزون المسلمين في عقر دارهم، فأشار عليه سلمان قبل أن يأتي هؤلاء أن يحفر خندقا حول المدينة، كنا في فارس مثل هذه المآزق نعمل خندقا يحول بين الغزاة وبين الدخول علي المدينة[2]، فاستحسن النبي ﷺ رأي الفارسي، كانت بعض الكتب تأتي إلي الرسول، وكان ﷺ يرسل كتبا فقالوا له: بعض الناس كانوا يتخذون خاتما فلو أنك اتخذت خاتما، لو أنك أرسلت إلي ملك بدون خاتم ما يعتبر هذا الكتاب[3]، رأوه يخطب علي جذع النخلة واتسع المسجد بالناس قالوا له: لو عملنا لك منبرا، وجاءوا له بنجار رومي صنع له منبراً من ثلاث درجات[4]، هكذا لا مانع.

نتبع في أمور الدين ونبتدع في أمور الدنيا:

سيدنا عمر أخذ نظام الخراج من الفرس، وأخذ تدوين الدواوين من الروم، من دولة الروم البيزنطية. لا بأس به، بعض الناس يقولون: هذا إحداث في الدين!

---

(١) رواه الترمذي في العلم (٢٦٨٧) عن أبي هريرة، وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وابن ماجه في الزهد (٤١٦٩) وذكره الألباني في ضعيف الترمذي (٥٠٦).

(٢) انظر: المغازي للواقدي (٢/٤٤٤) والطبقات الكبرى لابن سعد (٢/٦٦).

(٣) إشارة إلي حديث أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ أراد أن يكتب إلي رهط، أو أناس من الأعاجم، فقيل له: إنهم لا يقبلون كتاباً إلا عليه خاتم، فاتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة...» رواه البخاري في العلم (٦٥) ومسلم في اللباس والزينة (٢٠٩٢).

(٤) إشارة إلى حديث أبي بن كعب، حيث قال أحد الصحابة: (هل لك أن نجعل لك شيئاً تقوم عليه يوم الجمعة...) رواه ابن ماجه في إقامة الصلاة (١٤١٤)، والحديث عند مسلم أن النبي قال لامرأة: «انظري غلامك النجار، يعمل لي أعواداً أكلم عليها الناس...» رواه مسلم في المساجد (٥٤٤) عن سهل بن سعد.

ليس هذا إحداث في الدين هذا ليس دينيا. الأمر الديني المحض هو الذي ينبغي فيه الاتباع. نحن نتبع في أمور الدين، ونبتدع في أمور الدنيا، هذه أمور الدنيا، أمور العادات. ولذلك المسلمون ابتكروا علوما لم تكن في عهد النبوة، ولا في عهد الخلافة، علم أصول الفقه، علم النحو، علم البلاغة، علوم القرآن، علوم الحديث. أشياء ما كانت في عهد النبي، ولا في عهد الراشدين، ظهر التطور، فنحن نقتبس من غيرنا نظام الانتخابات، لأنه لا يمكن الوصول لأهل الحل والعقد إلا بهذا، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

محاسبة الحاكم حق للمحكومين:

الأمر الثالث: لذلك أيها الإخوة ينبغي أن يكون للشعب عامة، ولنواب الشعب من أهل الحل والعقد خاصة محاسبة الرئيس أو الأمير أو الملك سمِّيه ما شئت، لا يهمنا التسمية. قائد السفينة، أنه لك حق النصح له، حق محاسبته، حق مراقبته، أن نقول له: أحسنت، أو نقول له: أسأت، هذا لا يجوز، وهذا أمر أقره الإسلام، سيدنا أبو بكر أول خطبة خطبها سموها خطبة العرش. أول خطبة قال: أيها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم، إن رأيتموني علي حق فأعينوني، وإن رأيتموني علي باطل فسددوني، القوي فيكم هو الضعيف عندي حتي آخذ الحق منه، والضعيف فيكم هو القوي عندي حتي آخذ الحق له، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم[1]، وكان عمر يقول: رحم الله امرءً أهدي إليّ عيوب نفسي. مرحبا بالناصح أبد الدهر مرحبا بالناصح غدوا وعشيا، قال له أحد الناس: اتق الله يا ابن الخطاب. فقال له بعض أصحابه: أتقول هذا لأمير المؤمنين فقال له: دعه يقولها. لا خير فيكم إذا لم تقولوها، ولا خير فينا إذا لم نسمعها.

لابد أن يقال للأمير اتق الله في بعض الأوقات، قال بعض الحكام: من قال لي اتق الله ضربت عنقه. هذا ليس في الإسلام من شيء، لا خير فيكم إن لم تقولوها. بل عمر بن الخطاب كان يقول: من رأي فيّ اعوجاجاً فليقوّمني. فقام

---

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام (٦/٨٢).

أحد الأعراب وقال: والله يا أمير المؤمنين لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا، فلم يقل: اقبضوا عليه، ولكن قال: الحمد لله الذي جعل في رعية عمر من يقوّم اعوجاجه بحد سيفه.

الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، رؤسائهم وجماهيرهم، هذا حديث[1] رسول الله ﷺ أن تنصح للحاكم، من حق أي أحد أن يقول للحاكم، أن ينصحه، ولكن بالحكمة والموعظة الحسنة، ومن أمر بمعروف فليكن أمره بمعروف. فهذا حق الناس، ومن حق نواب الأمة خاصة الرئيس، يُنصح له وخصوصا إذا كانت هناك حكومة ممثلة، هو يشكل حكومة وتكون هي المسئولة، هذه الحكومة يسائلونها عن كل شيء، عن الأمور المالية، وعن الأمور الاجتماعية، عن الأمور الإدارية، هذا هو معني الشوري الحقيقية ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾، يتداولون كل الأمور ﴿ **وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ** ﴾.

التزام الحاكم بمنهج الشرع:

الأمر الرابع: أن يلزموا هذا الحاكم أو هذا الرئيس أو هذه الحكومة، أن يلزموها باتباع منهج الشريعة الذي ارتضاه الله لعباده، وأن يصاغ هذا المنهج وأصوله في شكل دستور يفصل الحقوق والواجبات والعلاقات، الآن نجد الأمم تحتكم إلي دستور؛ لأنه لا نستطيع في كل أمر أن نرجع إلي كتب الفقه، والمذهب الحنفي يقول: كذا، والمذهب الشافعي يقول: كذا، والحنبلي يقول: كذا، ويختلف الناس، لا، فالواجب أن نحتكم إلي قواعد ترتضيها الأمة تؤخذ من الشريعة الإسلامية، تستمد من نصوص الشريعة المحكمة ومن قواعدها المرعية، ومن مقاصدها المنضبطة، علي الأقل أن لا يكون في هذا الدستور ما يخالف الشريعة، يصاغ هذا في دستور، ويحتكم إليه الناس، مأخوذ من مصادرنا الإسلامية. كما قنن المسلمون

---

(١) إشارة إلي حديث تميم بن أوس: «الدين النصيحة....» رواه مسلم في الإيمان (٥٥).

في أواخر عهد الدولة العثمانية القانون المدني، قننوه في أحكام مواد (مجلة الأحكام) المادة كذا، والمادة كذا، ليرجع أهل الشأن إليها، هذا لا مانع منه. المهم أن يكون عندهم منهج يلتزم به ﴿**الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ**﴾ [الحج: ٤١].

وعلي أساس هذا الدستور المستمد من الشرع نحاسبه ونقول له: جرت أو عدلت عن هذا الدستور أو انحرفت، كما تحاسب الحكومة كذلك.

حق الأمة في إسقاط الحكومة، بل عزل الحاكم:

الأمر الخامس: أن يكون من حق الأمة ممثلة في نوابها أن تسقط الحكومة، بل أن تسقط الحاكم نفسه، أن يكون هناك حق دستوري لو انحرف، لو كفر كفرا بواحا عندنا فيه من الله برهان، لو باع نفسه للشيطان أو لأعداء الأمة، وخان دينه وأمته، لابد أن يكون من حق الأمة أن تقف موقفا وتقول: هذا خائن، والخائن لا يجوز أن يحكم الأمة. ويتم هذا بصورة سليمة.

للأسف نحن – العرب والمسلمين – ليس عندنا حتي الآن صورة سلمية نتخلص بها من الحاكم الطاغي أو الظالم أو الجائر، ليس عندنا ذلك إذا لم يحدث عليه انقلاب أو يموت، (أي عزرائيل يخلصنا منه) لا نستطيع أن نفعل شيئا! لابد أن تكون هناك وسائل سلمية لهذا الأمر.

توفير الحريات العامة للشعب:

الأمر السادس: لابد أن تتوافر الحريات العامة لهذا الشعب بحيث لا يكره علي شيء لا يريده ولا يرتضاه، ولا يقاد رغم أنفه. بمعني أن تتوافر له كل الحريات: الدينية والسياسية والتعبيرية وغيرها.

﴿**لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿**أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس: ٩٩].

عاش غير المسلمين في بلاد الإسلام لم يجبروا علي شيء يخالف دينهم، أبدا لهم الحرية في عباداتهم داخل كنائسهم، الاحتفال بأعيادهم، يصلون كما يشاءون، ويصومون كما يشاءون، بل لم يُحرّج عليهم فيما هو مباح لهم؛ وهو محرم في الإسلام. مثل: أكل الخنزير، وشرب الخمر. أشياء محرّمة، الخمر عندنا أم الخبائث والخنزير رجس. ومع هذا لم يُحرّج عليهم الإسلام في هذا، تركهم. أباح لهم دينهم هذا فلا نضيق عليهم فيما وسعه عليهم دينهم، أي حرية أعظم من هذه الحرية؟! الحرية الدينية[1].

الحرية الفكرية والعلمية:

الإنسان يبحث كما يشاء، ويصل إلي ما يشاء، ولا يلزم إلا بما اقتنع به عقله، ووصل إليه اجتهاده. الحرية التعبيرية كل أحد يعبر عن رأيه، بالعكس التعبير عن الرأي في الإسلام يعتبر واجبا يسميه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر واجب، الحق يمكن أن تتنازل عنه، إنما الواجب لا يمكنك أن تتنازل عنه.

الحرية السياسية:

المعارضة... قضية النقد... تكوين الجماعات والأحزاب، سيدنا علي رضي الله عنه كان يعارضه الخوارج. والخوارج بتعبير عصرنا حزب له قيادته وله أفكاره الخاصة، وله برنامجه في التغيير والإصلاح. وكان حزباً مسلحاً. وسيدنا علي حينما سمع أحدهم يقول: (لا حكم إلا الله) يعني يعترض علي سيدنا عليّ لأنه قبِل التحكيم بينه وبين معاوية، فقال: كلمة حق يراد بها باطل، لأنه ليس معني (لا حكم إلا الله) أنه يعني لا يُحَكّم الناس في أمورنا، لا التحكيم

---

(١) للمزيد من معرفة حقوق غير المسلمين راجع ما كتبه فضيلة الشيخ في كتابه «غير المسلمين في المجتمع المسلم» طبعة ونشر مكتبة وهبة.

في أمورنا الحياتية جائز، القرآن ذكر التحكيم حتي في الصيد؛ إذا واحد قتل غزالة وهو محرم فكيف نقوّمها: ﴿ **يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ** ﴾ [المائدة: ٩٥]، في العلاقة بين الزوجين إذا اختلفا: ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا** ﴾ [النساء: ٣٥] التحكيم في الأسرة يبقي في أمور الأمة – لا هذه كلمة حق يراد بها باطل – ثم قال لهم: لكم علينا ثلاث:

أولا: أن لا نمنعكم مساجد الله أن تصلوا فيها.

ثانيا: وألا نمنعكم حقكم من الغنيمة والفيء إذا كانت سيوفكم مع سيوفنا، إذا ذهبتم معنا تأخذوا حقكم.

ثالثا: وأن لا نبدأكم بقتال.

ما دمتم لا ترفعون السيف علينا فنحن لا نبدأكم بقتال.

هذا حزب سياسي، حزب معارض، ويستخدم القوة، يقول لهم: ما دمتم لا تستخدمون القوة، ولا تشهرون السلاح فلكم حق الوجود، ولا حرج عليكم، حرية سياسية. كل الحريات موفرة في الإسلام.

في عهد سيدنا عمر سمع أصوات في بعض البيوت فيه مجلس سوء، فتسور عليهم الجدار، ودخل عليهم، وضبطهم متلبسين. فقالوا: يا أمير المؤمنين. إذا كنا أخطأنا خطأ واحدا فقد أخطأت ثلاثة: أول خطأ أن الله قال: ﴿ **وَلَا تَجَسَّسُوا** ﴾ [الحجرات: ١٢]. وقد تجسست علينا، الخطأ الثاني أن الله قال: ﴿ **وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا** ﴾ [البقرة: ١٨٩]. وأنت تسورت علينا الجار، ثالث خطأ أن الله قال: ﴿ **لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا** ﴾ [النور: ٢٧]. وأنت لم تستأنس، فتحدث معهم، واصطلح معهم علي ألا يمسهم بشيء، علي أن يتوبوا إلي الله، هذه هي الحريات التي كانت موجودة في الإسلام.

فصل السلطات:

الأمر السابع بعد ذلك: فصل السلطات بحيث لا تطغي سلطة علي سلطة، وتستخدم كل سلطة سيادتها، السلطة القضائية لها سيادتها، السلطة التشريعية لها سيادتها، والسلطة التنفيذية لها سيادتها، كثيرا ما تتدخل السلطة التنفيذية في السلطة التشريعية، أو في السلطة القضائية. لا. في الإسلام – صحيح – الإمام هو الذي يولي القاضي. ولكن بعد أن يوله يصبح مستقلا تماما، حتي يمكنه أن يحكم علي الخليفة الأعظم.

وقد حدث في التاريخ الإسلامي قضاة حكموا علي الخلفاء. فهكذا حتي أن أحد القضاة – شريح – حكم علي سيدنا علي وقد احتكم هو ونصراني إليه، فحكم للنصراني علي أمير المؤمنين. وهذا الرجل حينما رأي ذلك بعد ما كان قد أخذ درع أمير المؤمنين وادعي أنه له ، وهو لسيدنا علي، درع سقطت منه، بعد هذا رجع وقال: قفوا! أما إني أشهد أن هذه أحكام أنبياء، أمير المؤمنين يدنيني إلي قاضيه، فيحكم القاضي للنصراني علي أمير المؤمنين. هذه أحكام أنبياء، أما إني أشهد ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فالدرع درعك يا أمير المؤمنين. – السلطان نفسه –.

هذه بضاعتنا ردت إلينا:

هذا ما تدعو إليه الديمقراطية، هذه هي شريعتنا، ما يزعم أنه من الديمقراطية هو من الشريعة، قالوا: الديمقراطية حكم الشعب، ونحن نريد حكم الله، من قال: إن حكم الشعب يقابله حكم الله، لا حكم الشعب يقابله حكم الفرد المطلق، حكم المستبدين، حكم الطغاة، حكم نمرود الذي قال حينما قال له إبراهيم ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وجاء باثنين حكم عليهما بالإعدام، أما أحدهما فقطع رأسه. قال: أمته. والثاني: قال: عفوت عنه، وهذا أحييته، أنا أُحيي وأُميت أيضا. الإسلام يرفض هؤلاء الطغاة،

هذا هو الحكم الذي يرفض، حكم الفرد المطلق حكم الطغاة المستبدين حكم (الفراعنة) (النماردة) هذا هو الذي يرفضه الإسلام.

ما سند السلطة السياسية؟ سندها الشعب، إنما السلطة التشريعية سندها الشريعة، مرجعها الشريعة الدولة الإسلامية دولة مدنية مرجعها الشريعة، ليست دولة دينية بالمعني الغربي، لا هي دولة مدنية يحكمها المدنيون الملتزمون بالإسلام، لا يحكمها كهنة. ليس في الإسلام كهنوت رجال أقوياء.

لا يولّي إلا الكفء:

كان سيدنا أبو هريرة من أحفظ الصحابة للحديث، ومع هذا لم يعط ولاية ولا كذا .. أعطيت الولاية لعمرو بن العاص لأنه كفء، الآن الولاية يعطاها أكفؤها يعطي الأكفاء ولاية الناس والإمارة عليهم.

الابتداع مرفوض في أمور الدين فقط:

هذا هو الإسلام: حكم الشعب، ويقولون: إن هذا إحداث في الدين. ليس هذا إحداثا في الدين. هذا من أمور العادات، أمور العادات يستحدث فيها، «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها» [1] ولذلك روي التاريخ عن سيدنا عمر عدة أشيا ابتكرها سيدنا عمر. يسميها المؤرخون الأوليات. أول من فعل كذا عمر. أول من دون الدواوين، أول من مصر الأمصار، أول من وضع التاريخ الهجري، أول من اتخذ دارا للسجن. مجموعة أوليات أشياء ابتكرها.

الجمود في أمور الدنيا سبب تأخرنا:

من قال: إن الابتداع في أمور الدنيا والابتكار فيها يعتبر بدعة في الدين؟! هذا فهم خطأ وإلا لوقفنا. بالعكس المسلمون إنما صنعوا الحضارة يوم اتبعوا في

---

(١) إشارة إلي حديث جرير بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء....» رواه مسلم في العلم (١٠١٧).

أمور الدين، وابتدعوا في أمور الدنيا، وإنما دار عليهم الزمن وأصبحوا في المخلفين، وفي آخر القافلة، وذيل القافلة، حينما جمّدوا أمور الدنيا وابتدعوا في أمور الدين.

نحن لا يصلح لنا إلا ما يُسمّي الديمقراطية. لا نريد أن نسميها بهذا الاسم، ولكن نسميها الشوري. حياة الشوري، حياة البيعة، حياة الحريات العامة، حياة الالتزام بالدساتير التي تقيد من تصرفات السلاطين المستبدين، لا بد أن نحيي هذه الحياة ولا نعيش متخلفين ويقال: الإسلام هو وحده الذي يقرّ الاستبداد، والذي يقرّ الطغيان من الحكام، والذي لا يستطيع الشعب فيه أن يقول: لا، والله لو كنا مسلمين حقا لاستطعنا أن نقول: لا بملء فينا، هذا ما يريده الإسلام منا، يريد أن نحيا أحرارا في ديارنا، وأن نحكم بحكام منا ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [النساء: ٥٩]. منكم. ليسوا مفروضين عليكم، هم منكم وأنتم منهم، وهذا هو الذي ينبغي أن يكون عليه الإسلام. هذه حياة الشوري.

الديمقراطية ليست هي مجرد الشوري؛ لا. هي الشوري والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومقاومة حكم الفراعنة، ،حكم الظلمة والمستبدين، مجموع هذه كلها هي التي تقر نظام الحكم في الإسلام.

نسأل الله تبارك وتعالي: أن يفقهنا في ديننا، وأن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا، إنه سميع قريب. أقول قولي هذا، وأستغفر الله تعالي لي ولكم، فاستغفروه إنه هو الغفور الرحيم. وادعوه يستجب لكم.

* * *

الخطبة الثانية:

الحمد لله ﴿**غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ**﴾. وأشهد ألا إله إلا الله وحده ولا شريك له ﴿**يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي**

﴿السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١]. وأشهد أن سيدنا وإمامنا وأسوتنا وحبيبنا ومعلمنا محمدا عبد الله ورسوله، البشير النذير، والسراج المنير. صلوات الله وسلامه عليه، وعلي آله وصحبه، ومن دعا بدعوته، واهتدي بسنته، وسار علي دربه إلي يوم الدين.

أما بعد فيا أيها الإخوة المسلمون:

نرفض الديمقراطيات الزائفة:

ما أحوجنا - نحن العرب والمسلمين - إلي ديمقراطية حقيقية، ديمقراطية في مجتمع مسلم، والديمقراطية في المجتمع المسلم يعني: أنها تكون ملتزمة بالشريعة الإسلامية، نحن لا نريد ديمقراطية سائبة تحلل ما تشاء.

بعض الناس قالوا: الديمقراطية يمكن أن تلغي الديمقراطية!! يأتي نظام معين: ويتفق الحاكم معهم أن نلغي الديمقراطية. الأغلبية المطلقة ثلثين الأعضاء أو كذا ممكن بالإجماع. حتي يقولون: ليس هنالك ديمقراطية، قال بعض حكام العرب في يوم من الأيام: إن للديمقراطية أنيابا تكون أحيانا أشرس من الديكتاتورية، حينما توجه الديمقراطية لخدمة حاكم ما، ولخدمة نظام ما تصبح أشرس من الديكتاورية، يستطيع الحاكم أن يقنن الظلم بواسطة أغلبية يملكها، بطريقة معينة يقنن المظالم. يصدر فيها أحكاما تلزم الناس كما في كثير من البلاد.

عن طريق هذه الديمقراطيات الزائفة تصنع ديكتاتورية تحكم الناس. تهتز الديمقراطية، أخطر شيء علي الشعوب هو الديمقراطية الزائفة، استفت الناس استفتاء حراً، الحقيقة: أن الناس يئسوا من هذه الأنظمة، ويئسوا من هذه الاستفتاءات، ويئسوا من هذه الانتخابات، ويقول لك: الذي يريدونه يعملوه. لماذا أتعب نفسي؟! فتكون النتيجة تزوير، وما عرفناه دائما الأربع تسعات ٩٩٩٩، لو واحد تواضع (خليها) ٩٧.

الديمقراطية التي تأتي بالإسلاميين مرفوضة ! !

هذه هي الديمقراطيات الزائفة، التي يراد أن تروج في بلادنا. يقولون: إن أمريكا تريد تغيير بلادنا! وتحويلها إلي بلاد ديمقراطية! هل هذا صحيح؟! هل تريد ديمقراطية حقيقية؟ هي تريد ذلك بشر واحد: ألا تأتي هذه الديمقراطية بمن يسمونهم الإسلاميين، حينما جاءت ديمقراطية في وقت ما في الجزائر بالإسلاميين رفضوهم، لا هؤلاء متعصبين وسيلغون الديمقراطية، طيب جربوهم كما تجربون غيرهم، وقفوا ضد هؤلاء، أحد حكام العرب في لقاءاته مع الأمريكان قالوا له: ارفعوا القيود، ووفروا الحريات للناس، وحقوق الإنسان، وهذه الأشياء، قال لهم: أتدرون ما معني ذلك قال: معناها أن يأتي الإسلاميون إلي الحكم، إن كنتم تريدون الإسلاميين يحكموا نرفع القيود، ونوفر الحريات، ونراعي حقوق الإنسان، ونعمل كل شئ، حتي تقر أعينكم بحكم الإسلاميين، نحن نريد ديمقراطية حقيقية.

الإنسان المواطن يستطيع أن يقول: نعم، ويقول: لا، وصناديق الانتخابات الحرة البلورية، هذه يكون عليها إشراف قضائي حقيقي، ويتحمس الناس للذهاب إلي هذه الصناديق، ويعطوه رأيهم بكل حرية. نريد هذا في بعض البلاد العربية، نريد في بعض البلاد العربية تداول السلطة، بحثنا عن رئيس سابق في بعض البلاد العربية فلم نجد! في أمريكا في وقت من الأوقات كان فيه خمسة رؤساء في حفل من الحفلات، خمسة رؤساء جمهوريات سابقين موجودين كلهم. بوش الأب، كلنتون، وريجان، وكارتر، وفورد، نحن نبحث في حفل من الحفلات يحضر مع الرئيس الحالي لا يوجد، في السودان: عبد الرحمن سوار الذهب الرجل من زهده عمل شيئا لم يعمله أحد من الدول العربية؛ وتنازل عن الحكم مختارا حرا ... فيه لبنان .. إنما بعض الدول العربية لا بد إما أن يأتي (عزرائيل) ويخلصك من الرئيس أو يحدث انقلاب عليه، لا يوجد أحد انتهت

مدته جلس أربع سنين أو ثمان أو حتي خمس أو ... وبعد ذلك يقول: أنا اكتفيت أدع المجال لغيري، لا (كابس) علي نفس الأمة – لا يمكن –.

من بدع الديمقراطية عندنا :

يا ليتهم وقفوا عند هذا الحد! إنهم لم يكتفوا بهذا: ابتدعوا بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. ابتدعوا بدعة توريث الحكم لأبنائهم. رأينا الملكيات الدستورية فيها التوريث، ورضي الناس بهذا، إنما هذا نظام جمهوري. هل هناك جمهورية وراثية في العالم؟ لا يوجد إلا في بلادنا نحن العرب، نحن نورث الملك لأبنائنا ولأحفادنا. لكن بطريقة رسمية لطيفة ظريفة. نغير الدساتير ونغير الأشياء ليرث الأبناء الآباء، والأحفاد الأجداد، هذه أمتنا.

هذه الديمقراطية التي يقولون عنها، والتي ترضي عنها أمريكا، وتسكت عنها، وتغمض العين ولا تقول شيئا. (شيلني وأنا أشيلك) اسكت عني وأنا أسكت عنك.

هل هذه الديمقراطية؟ ليست هذه هي الديمقراطية التي ننشدها لبلادنا ولشعوبنا. نحن نريد ديمقراطية حقيقية، سليمة، صحيحة، يختار الناس فيها بإرادتهم الحرة. نريد أن نختار بإرادتنا الحرة. هذا ما نريده لشعوبنا.

نسأل الله عز وجل أن يبصرنا بالحقائق، وأن يفقهنا في الدين، وأن يبصرنا بأمور الدنيا، وأن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، اللهم اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، اللهم أكرمنا ولا تهنا، وأعطنا ولا تحرمنا، وزدنا ولا تنقصنا، وآثرنا ولا تؤثر علينا، وارض عنا وأرضنا، اللهم طهر أقوالنا من اللغو، وأعمالنا من العبث، وأنفسنا من الضعف، وقلوبنا من الغش، وألسنتنا من الكذب، وأعيننا من الخيانة وعباداتنا من الرياء، وحياتنا من التناقض، ربنا اغفر لنا ذنوبنا، وإسرافنا في أمرنا، وثبت أقدامنا وانصرنا علي القوم الكافرين، ربنا اغفر لنا

ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم. اللهم ارفع مقتك وغضبك عنا، ولا تهلكنا بما فعل السفهاء منا، ولا تسلط علينا بذنوبنا من لا يخافك ولا يرحمنا، واجعل هذا البلد آمنا مطمئنا رخاء وسائر بلاد المسلمين، عباد الله يقول الله تبارك وتعالي: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَي النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً** ﴾

[الأحزاب: ٥٦]

اللهم صلي وسلم علي عبدك ورسولك محمد، وعلي آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلي يوم الدين، وأقم الصلاة ﴿ **إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَيٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ** ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

* * *